

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨١٧٤**

الإثنين، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

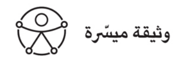
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/84)

1803097 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باسم المجلس بسعادة السفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان، على رئاسته لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير عمروف ووفده على ما أبدوه من براعة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/84)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/84، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بخصوص القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

إنني على اتصال منتظم مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمناقشة المسائل المتصلة بهذا الموضوع، وقد تحدثت معه في الأسبوع الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت مع القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي.

لدى تقديم إحاطتي السابقة، كان التخطيط جاريا فيما يتعلق بتدمير المرفقين الثابتين القائمين فوق الأرض المتبقيين من بين المرافق الـ ٢٧ التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية. وقد أبلغت بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حاليا في مرحلة وضع الصيغة النهائية لعقد مع شركة خاصة للقيام بعملية التدمير، التي أفهم أنها يمكن أن تنجز في غضون شهرين.

وقد كانت هناك بعض التطورات بشأن المسائل المتصلة بالإعلان الأولي لسورية وما أدخل عليه من تعديلات لاحقة.

لقد تم الانتهاء من ترجمة وتحليل الوثائق التي قدمتها حكومة الجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن هذه المعلومات وفرت توضيحات بشأن بعض مسائل. بيد أن المنظمة تواصل المتابعة مع الحكومة السورية بشأن ما تبقى من ثغرات وجوانب عدم الاتساق وتباينات في ذلك الشأن. وسيقدم المدير العام تقريرا عن هذا إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي سيعقد في آذار/مارس.

بالإضافة إلى عمليات التفتيش الروتينية التي تُجرى في سوريا، أخذ الفريق التابع للمنظمة عينات خلال دورته التفتيشية الثانية في

المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية. ويجري حاليا تحليلها في مختبرين حددتهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التفتيش عن طريق إرسال مذكرة منفصلة من المدير العام إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

ما فتئت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنظر في جميع الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ومعظمها ينطوي على استخدام مواد كيميائية سامة، من قبيل الكلور، في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وتتوقع بعثة تقصي الحقائق أن تقدم تقريرا عن تلك الادعاءات في القريب العاجل. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر حاليا فريق آخر من بعثة تقصي الحقائق في ادعاءات تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، وهي ادعاءات استرعت الحكومة السورية انتباه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأنها. عندما قدمنا إحاطتنا الإعلامية السابقة، كان حينها يوجد فريق من بعثة تقصي الحقائق في دمشق، بدعوة من الحكومة، للنظر في العديد من هذه الادعاءات. بلغني أن تقريرا في هذا الصدد قيد النظر أيضا.

لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به قبل أن يكون بالإمكان القول بأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) نُفذ بالكامل، وبأن المجتمع الدولي يتشاطر الثقة بالقول انه تم القضاء بالكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك الادعاءات بشأن استخدام تلك الأسلحة خلال عطلة نهاية الأسبوع في بلدة سراقب. هذا يوضح جليا أن التزامنا المستمر ومسؤوليتنا الجماعية يكمنان في ضمان إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

لم يبُت بعد في تقارير بعثة تقصي الحقائق. وإذا ما خلصنا إلى نتيجة مؤداها أنه تم استخدام أو احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في أي من تلك الحوادث المزعومة، فمن واجبنا أن نعد ردا مجديا سنزيد من تكثيفه. إن أملي الوطيد وكذلك أمل الأمين العام الوطيد، أن تتجسد هذه الاستجابة في توحيد الموقف، وليس في الإفلات من العقاب. وكما هو الحال دائما، فإن مكتب شؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما يمكنه تقديمه من دعم ومساعدة.

الرئيس: أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): وردتنا أنباء هذا الصباح مفادها أن سورية تتبع نمطا يبعث على القلق. وثمة أنباء عن شن هجوم آخر بالأسلحة الكيميائية يوم الأحد. ويتدفق ضحايا غاز الكلور إلى المستشفيات. إن بضعة أمور أثارت فزعنا وفزع العالم بنفس قدر استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وما فتئ مجلس الأمن صريحا في إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، ومع ذلك لا يزال استخدامها مستمرا.

إن التزامات نظام الأسد واضحة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، أي يجب عليه فورا وقف استخدام جميع الأسلحة الكيميائية. ويجب معالجة الثغرات وجوانب عدم الاتساق في إعلان اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المتبقية تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذه أهداف قيمة. وهذه أهداف ملُحة. لقد أمضيت شطرا كبيرا من العام الماضي في المجلس أرى خلاله بلدا واحدا يحمي استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية برفضه تحميل ذلك النظام المسؤولية عن ذلك الاستخدام.

ما الذي يراه الشعب الأمريكي؟ ما الذي تراه شعوب جميع البلدان؟ تلك الشعوب ترى أن المجلس لا يتفق على القيام

بعمل حتى بعد أن تبين لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشأها مجلس الأمن، أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية. لدينا الآن تقارير تفيد بأن نظام الأسد استخدم غاز الكلور ضد شعبه مرات عديدة في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك بالأمس. وهناك أدلة واضحة من عشرات الضحايا، ولذلك اقترحنا مشروع بيان صحفي يصدره مجلس الأمن لإدانة هذه الهجمات. وما انفكت روسيا حتى الآن، تماطل في اعتماد مشروع البيان هذا، وهو يتعلق فقط بإدانة اختناق الأطفال السوريين بغاز الكلور. وآمل أن تتخذ روسيا خطوة مناسبة لاعتماد مشروع النص، لكي يبين وحدة المجلس في إدانة الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

إن المساءلة مبدأ أساسي، ولكنها ليست سوى الخطوة الأولى في ذلك الصدد. ويجب أن يكون هدفنا إنهاء استخدام هذه الأسلحة الشريرة، وهو استخدام ليس له ما يبرره. وعندما تنطوي إي إجراءات تتخذ على عواقب، وعندما تحدد هوية الجناة وتجري معاقبتهم، عندها نقترب من بلوغ هدفنا. ولكن إذا كنا لا نستطيع حتى أن نتخذ الخطوة الأولى في عملية المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، عندها علينا أن نسأل أنفسنا على نحو جاد لماذا نحن هنا. فشروط تثبيت المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية لم تتغير منذ أن صوت المجلس بالإجماع على إنشاء آلية التحقيق المشتركة في عام ٢٠١٥. ولم تتغير منذ تصرفت روسيا وحدها لقتل الآلية في العام الماضي. يجب أن تكون هذه الآلية مستقلة ومحايدة. ويجب أن تكون غير مسيسة. ويجب ألا يتحكم فيها الخبراء أو السياسيون أو الدبلوماسيون. ويجب أن تكون قطعية.

إن مشروع القرار الروسي الأخير لا يفي بأي من تلك المعايير. إذ أن مشروع القرار الروسي المذكور يتجاهل تماما النتائج التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة، وهي تحقيقات ظلت تؤيدها روسيا إلى أن تبين للمحققين أن نظام الأسد يتحمل المسؤولية عن ذلك. ينبغي أن يكون ذلك كافيا بالفعل لكي يحملنا على الشك. إلا أن هناك مشاكل أخرى عميقة. تريد روسيا من إجراء تحقيقها الجديد أن يكون بوسعها انتقاء المحققين. وتريد أن تضع معايير تحقيق غير ضرورية وتعسفية. وتريد من مجلس الأمن أن يتمكن من استعراض جميع نتائج هذا التحقيق وأن يقرر ما ينبغي إدراجه في التقرير النهائي. تلك ليست آلية محايدة؛ إنها طريقة لإزالة الاستنتاجات الأخيرة التي تريد روسيا دفنها. ولا ينبغي لأحد أن يرى أن مشروع القرار يشكل أساسا جيدا للمناقشة، إذ أنه يستهدف تقويض المبادئ الأساسية بشأن الأسلحة الكيميائية. لا يمكننا أن نأمل في إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية إذا كان الذين يستخدمونها يفلتون من عواقب أعمالهم.

لذلك، بينما نأسف لضرورة إنشائها، نشيد بالجهود التي تبذلها فرنسا لإطلاق الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب نظير استخدام الأسلحة الكيميائية. ذلك هو السبيل الآخر لمحاسبة نظام الأسد أو أي مجموعة تستخدم الأسلحة الكيميائية. كذلك أعلنت الولايات المتحدة عن أنها ستسهم في تنفيذ القرار القاضي بإنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي والمرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. تؤيد بقوة الولايات المتحدة الآلية كأداة قيمة لمساءلة نظام الأسد عن الفظائع المتكررة، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية المتكرر واستمراره.

إنها حقا لمأساة ذلك أن روسيا أرجعتنا إلى المربع الأول في الجهود الرامية إلى إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولكننا لن نتوقف في جهودنا الرامية إلى معرفة حقيقة نظام الأسد، وضمان الوقوف على الحقيقة والبت فيها من جانب المجتمع الدولي. لهذا السبب استضفنا جميع أعضاء المجلس

الـ ١٥ في الأسبوع الماضي في متحف المحرقة التابع للولايات المتحدة. ويسمى المعرض ”سوريا: نرجوكم لا تنسونا“ وشهدنا جميعنا الدليل الدامغ على فظائع نظام الأسد وانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يمكننا، ولا ينبغي لنا أن ننسى الشعب السوري.

إن الولايات المتحدة لن تنساهم. وبينما لم يتمكن المجلس بعد من إجراء مساءلة حقيقية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن مسؤولية القيام بذلك. وهذه هي الرغبة الصادقة للشعب الأمريكي، وأنا أعلم أن الكثيرين يتشاطرون ذلك داخل المجلس. ولا يحفزنا على ذلك تسوية الحسابات أو الانتقام أو سياسة القوة. إن ما يحفزنا هو الحاجة الماسة إلى إنهاء المعاناة الفريدة والمروعة التي سببتها الأسلحة الكيميائية للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في سورية، والشعب السوري يعول علينا.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إننا نعقد هذه الجلسة في القاعة المفتوحة اليوم بعد ورود تقارير عن وقوع سلسلة من الهجمات الكيميائية في الغوطة الشرقية خلال الشهر المنقضي، مع استمرار نظام الأسد في قصف المدنيين وقتلهم بلا رحمة. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، ترددت ادعاءات أخرى تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في إدلب، فضلا عن ضربات جوية شنتها القوات الموالية للنظام والتي تفيد التقارير بأنها أصابت ثلاثة مستشفيات، مما دفع الأطباء إلى المسارعة بإخراج الأطفال الخدج من حاضناتهم لنقلهم. ولا أستطيع أن أقول إنهم كانوا ينقلونهم إلى مكان آمن، لأن الواقع هو أنه بالنسبة لمواطني إدلب والغوطة الشرقية، لا يوجد مكان آمن.

ونشعر بالهلع إزاء هذا العنف والأنباء عن الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية، وندعو جميع أطراف الصراع إلى التمسك بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

وتقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل بالتحقيق في تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية خلال الأسابيع الأخيرة، ولكن تحديد المسؤول عن ذلك الاستخدام سيكون أصعب بكثير، بسبب استخدام روسيا لحق النقض لمنع استمرار آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ثلاث مرات من أجل حماية نظام الأسد. وسنرحب بأي محاولة جدية لإعادة إنشاء آلية تحقيق وإسناد مستقلة حقا لمواصلة العمل الدقيق الذي قامت به آلية التحقيق المشتركة. ولكن، للأسف، فإننا لا نرى ذلك حتى الآن في المقترح الروسي. ويجب تمكين أي آلية تحقيق لاحقة من التحقيق في جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، أيا كان مرتكب الجريمة. ولكن الاقتراح الروسي يركز فحسب على الجهات من غير الدول. وقد قمنا مرارا وتكرارا بإدانة تنظيم داعش لاستخدامه للأسلحة الكيميائية، وهو ما أبلغت عنه بوضوح آلية التحقيق المشتركة. ولكن نظرا لسجل الأسد في استخدام الأسلحة الكيميائية وعدم امتثاله لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا بد من ضمان أن تحقق أي آلية جديدة أيضا في استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري.

والاعتراض الثاني هو على الاقتراح الذي يقضي بأن يكتفي الخبراء بجمع الأدلة، تاركين للمجلس حرية اتخاذ قرار بشأن ما تعنيه هذه الأدلة. فعلى حد علمي، لا يوجد أي فريق خبراء آخر تابع للأمم المتحدة يُحظر عليه تحديدا الخروج باستنتاجات وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن ما توصل إليه من نتائج بخصوص ما حدث. ونحن لسنا متخصصين في الأسلحة الكيميائية حول هذه الطاولة. إننا نعتمد على أفرقة خبراء مستقلين تختارهم الأمم المتحدة. وكان مجمل الغرض من آلية التحقيق المشتركة هو توصل فريق مستقل إلى استنتاجات على أساس الأدلة وعدم ترك المسألة لنا، نحن الدول الأعضاء وأعضاء المجلس، لأننا لم نتمكن من الاتفاق. ويبدو اقتراح روسيا كما لو كان مصمما

لتجنب الحرج السياسي المتمثل في الاضطرار لاستخدام حقها في النقض للدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه عندما تقدم هيئات مستقلة تقارير عما حدث فعلا. ويبدو أن القصد الأساسي هو ضمان عدم وجود استنتاجات واضحة في التقارير المقبلة.

ثالثا، نعترض على مطالبة الاقتراح بألا يدع معيار الإثبات مجالا لأي شك معقول. فهذا المعيار لم يُستخدم في أي تحقيقات سابقة أو حالية مماثلة للأمم المتحدة. وهو يُستخدم فيما يتعلق بالمحاكمات الجنائية في المحاكم التي تتمتع بسلطات تحقيق واستقلال أكبر بكثير من تلك المتوخاة في النص المقدم من روسيا.

أخيرا، يصر الاقتراح على الزيارات الميدانية، على الرغم من النص الصريح في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على طرق أخرى لجمع الأدلة ذات الصلة، من منطلق إدراك صعوبة القيام بزيارات آمنة ومناسبة من حيث التوقيت. ولا يوجد أساس علمي لهذا الاقتراح. إنه مجرد محاولة لتقويض أي تحقيقات مستقبلية وتشويه سمعة آلية التحقيق المشتركة. وبطبيعة الحال، قامت روسيا بالتهويل بشأن عدم القيام بزيارة موقعية إلى خان شيخون، على الرغم من أن نظام الأسد سلم الأمم المتحدة عينات من الموقع، احتوت على بصمة كيميائية مميزة لغاز السارين، بما تنتفي معه الحاجة إلى القيام بزيارة كهذه. ولهذه الأسباب، فإن النص الحالي غير مقبول. وقد أرست آلية التحقيق المشتركة معيارا عاليا للنزاهة والخبرة. ونتوقع هذا المعيار من أي آلية مستقبلية.

وبطبيعة الحال، يدعي النظام السوري أنه لم يستخدم الأسلحة الكيميائية. ولكن على مر السنين، خلص تقريران منفصلان للآلية، تحت قيادة فريق منفصلين، استنادا إلى آراء مجموعة واسعة من الخبراء الدوليين المستقلين المحترمين، إلى أن النظام استخدم الكلور ثلاث مرات على الأقل، في تلمنس في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وفي سارمين وقميناس في آذار/مارس ٢٠١٥، واستخدم غاز السارين لمهاجمة خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وينبغي أن نتذكر أيضا الهجوم الشنيع في الغوطة الشرقية في آب/أغسطس ٢٠١٣، حيث اكتشف تحقيق مستقل أجرته الأمم المتحدة بشأنه أنه جرى استخدام غاز السارين لقتل المئات وإصابة الآلاف. وأثار ذلك الهجوم إدانة دولية شبه عالمية، وفي أعقاب ضغوطنا الدولية المتضافرة، انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعهدت سورية، لأنها كانت ملزمة قانونا بذلك، بتدمير برنامجها للأسلحة الكيميائية والتخلي عنه. غير أنها لم تتمكن من إثبات ذلك للمفتشين. وعلينا أن نسأل أنفسنا عن سبب ذلك. وفي عام ٢٠١٣، وعدت روسيا بأن تضمن امتثال نظام الأسد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. غير أنه بعد مرور الشهر تباعا، نجلس هنا جميعا ونسمع أن الأسد لم يقم بذلك. فلما لا تجبر روسيا النظام السوري على الامتثال لالتزاماته وتجعل من المستحيل عليه استخدام الأسلحة الكيميائية؟.

إنها لمأساة بالنسبة للشعب السوري، أن يواصل النظام استخدام الأسلحة الكيميائية دون عقاب. وإذا تأكد أن الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ضد شعبه، فإن ذلك لن يشكل مجرد إضافة أخرى لسجل جرائم الحرب التي ارتكبها، بل سيكون أيضا هجوما آخر علينا جميعا، أعضاء الأمم المتحدة الذين عملنا على مدى عقود، وفق نص اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من أجل مصلحة البشرية جمعاء من أجل استبعاد إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية تماما. وعلى مر التاريخ، قالت شعوبنا ”لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا“ – وذلك من بين أمثلة أخرى، بدءا من ساحات الحرب العالمية الأولى إلى هجمات صدام حسين على إيران وعلى الأكراد العراقيين، مرورا بما حدث في إثيوبيا ومنشوريا. ويتعين علينا، نحن أعضاء المجلس، الدفاع عن شعوب الأمم المتحدة، عاقدين العزم على عدم السماح باستخدام هذه الأسلحة الكيميائية البغيضة مرة أخرى أبدا. فلندافع عن أبناء الشعب السوري ولنقوم بإجراء تحقيق

حقيقي لمعرفة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو تحقيق ينبغي أن يستهدف إقامة العدل بخصوص الجرائم المروعة المرتكبة ضدهم. ولنعبر عن عزمنا على تحقيق المساءلة بكل الوسائل المتاحة حتى إن كان أحد أعضاء مجلس الأمن يمنعنا حاليا من اتخاذ إجراء هنا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئ الكويت من خلالكم، سيدي الرئيس، على بداية رئاستها لمجلس الأمن. ويمكنكم التعويل على دعم فرنسا خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات كالعادة.

إن هذه هي المرة الثانية التي نجتمع فيها خلال أقل من أسبوعين بعد ورود تقارير عن أربع حالات جديدة لاستخدام الكلور ضد السكان المدنيين السوريين، وبعضها في محافظة إدلب، وهي من مناطق تخفيف التصعيد. ونحن ندرس المعلومات المتوفرة وننتظر استنتاجات آلية التحقيق، ولكن الواقع هو أن استخدام المواد السامة كأسلحة لم ينته قط في سورية. وأود أن أذكر المجلس بأنه تم بالفعل تحديد النظام السوري بوصفه مرتكب الجريمة في أربع حالات من هذا القبيل، انطوت إحداها على استخدام غاز السارين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وللالتزامات التي تعهدت سورية بها عند انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

فهذه الأسلحة، التي اعتقدنا أنها صارت من الماضي، تستخدم مرة أخرى بصورة منهجية ومنظمة من قبل النظام السوري ضد شعبه. وعلاوة على ذلك، هناك خطر حقيقي من وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وما زال التهديد كبيرا نظرا لأن تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السورية لا يزال يواجه عقبات. وظل تعاون النظام السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منذ أشهر، يجري بطريقة مجزأة، ولا تزال الشكوك قائمة بشأن حالة المخزونات السورية.

وأذكر بأن أفرقة خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد عثروا مرارا على مؤشرات لمواد لم يعلن عنها في المواقع السورية، من دون أن يقدم ذلك البلد أي تفسيرات مقنعة. فيبدو أن سورية قد كذبت واحتفظت بقدرات سرية، نظرا إلى استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية. والحالة تعمل على مفاقمة عدم الاستقرار الإقليمي وتقويض نظام عدم الانتشار وإضعاف هيكل الأمن الدولي، فضلا عن المساس بأمن كل دولة من دولنا. إنها تمثل مخالفة للقانون وتستهين بالمبادئ الإنسانية الأساسية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقلل من شأن الحالة ويسمح بأن يظل مرتكبو هذه الجرائم البشعة من دون عقاب. ومن مسؤولية مجلس الأمن أن يتصرف لمنع ذلك؛ فتلك هي مسؤوليتنا المشتركة. ويجب أن يعاقب المجرمون الذين اختاروا تصميم واستخدام هذه الأسلحة الهمجية. إن نظام أمننا الجماعي هو الذي يتعرض للخطر؛ ولا يمكن أن يسمح لأي أحد بتقويض دعائمه من دون أن يواجه العواقب.

وتسهم العوائق والعراقيل التي تواجهها مبادرات المجتمع الدولي في إطار الهيئات القائمة، في تعزيز الإفلات من العقاب، وهذا أمر لا يمكننا أن نقبله. ولذلك السبب، أطلقت فرنسا شراكة عملية مفتوحة في باريس، تجمع بين الدول التي ترفض إفلات الأفراد المتورطين في هجمات بالأسلحة الكيميائية أو في تطوير برامج الأسلحة الكيميائية من العقاب. إنها تجمع جميع الدول المهتمة بخطر تآكل نظام عدم الانتشار والاستقرار الاستراتيجي. وقد صممت لدعم جميع الهيئات وآليات التحقيق الدولية في جهودها. وتنطبق هذه الشراكة العالمية على جميع حالات استعمال هذه الأسلحة في جميع أنحاء العالم من قبل جميع الجناة، سواء كانوا دولا أو جهات من غير الدول. وهذه الشراكة مفتوحة، والدول التي تؤيد هذه المبادئ مدعوة إلى الانضمام إلى هذه الشراكة.

ونأمل، شأننا شأن الجميع هنا، أن يتم وضع صيغة لآلية لتحديد المسؤولين بأسرع وقت ممكن. بيد أن أي جهد صادق

وموثوق به لتحقيق ذلك الهدف يجب أن يتسق مع المعايير الأساسية للاستقلال والنزاهة والمهنية التي شكلت أساس آلية التحقيق المشتركة، إذ أن عين السبب وراء إنشاء هذا النظام هو التوصل إلى الحقيقة. وستكون فرنسا يقظة جدا، داخل المجلس، فيما يتعلق بالمبادئ المذكورة ولن تقبل بآلية أقل من ذلك.

والإفلات من العقاب في سورية ليس خيارا. وسيخضع الجناة في جميع الجرائم المرتكبة في سورية للمساءلة، إن عاجلا أو آجلا. وتشكل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة من أجل سورية، التي نؤيدها، جزءا من تلك العملية. وذلك هو السبيل الوحيد لضمان سلام دائم في سورية، وهذا لن يتحقق إلا في إطار حل سياسي شامل في جنيف، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يمثل بوصلتنا المشتركة، الآن أكثر من أي وقت مضى.

لقد تم إثبات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية. ولا يمكننا غض الطرف عن هذا، إذ لا يمكن لأي أحد أن يقول إنه لم يكن يعلم. ولا يمكن للإنكار أو النفاق، أو هما معا، أن يكونا استراتيجية. ويمثل استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية انتهاكا للضمير العالمي وكذلك لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وهو يشكل أيضا تهديدا محتملا مهلكا لاستدامة النظام الدولي لعدم الانتشار، وهو الأشمل والأنجح من بين جميع النظم الدولية لعدم الانتشار. ومن شأن السماح بتقويضه من دون أي رد أن يشكل قبولا بتآكل كامل النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي بنيناه معا، لبنة لبنة، على مدى عقود، والذي يشكل عين العمود الفقري للهيكل الأمني الدولي، فضلا عن أحد المكاسب الأساسية لتعددية الأطراف .

وباسم فرنسا، أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تغيير مواقفهم وتعديل تركيزهم. إن المسؤولية الثقيلة التي نتحملها جميعا تقتضي أن نتكاتف ونتخذ الإجراءات اللازمة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يهنئكم وفد بلدي مرة أخرى، سيدي الرئيس، فضلا عن البعثة الدائمة للكويت، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونمتن كذلك للإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو. ونشيد كذلك بالرسالة التي بعث بها الأمين العام بشأن التقرير الدوري (S/2018/84) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

وتعتقد بوليفيا أنه لا يمكن تبرير استخدام الأسلحة الكيميائية، أيا كانت الظروف وأيا كان مرتكبوها، إذ يشكل هذا الاستخدام انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا ندين بشكل قاطع استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية كأسلحة، إذ أننا نعتبر هذا الأمر عمل لا يمكن تبريره وإجرامي، أينما ارتكب وحيثما ارتكب وأيا كان مرتكبه.

ونعرب، في هذا السياق، عن قلقنا البالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في الغوطة الشرقية. وإذا ما تأكد هذا الأمر، فينبغي للمجلس أن يبقى متحدا من أجل كفالة مساءلة الجناة وتقديمهم إلى العدالة، حتى لا يفلتوا من العقاب على أفعالهم.

ونثني على التنسيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في جميع الترتيبات الرامية إلى تحقيق إمكانية تدمير المرفقين المتبقيين فضلا عن استعداد الحكومة السورية لتحقيق هذه الغاية. وندعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المبادرة، وكذلك خلال التفتيش الثاني لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري.

ونشجع بعثة تقصي الحقائق على مواصلة تحقيقاتها بحيث يمكنها التحقيق وفقا لولايتها، بأكثر الطرق موضوعية ومنهجية

وتقنية، في التقارير الواردة عن استخدام الأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية. ونشير في هذا السياق إلى الزيارة الأخيرة إلى مدينة دمشق خلال شهر كانون الثاني/يناير، وسننتظر نتائج هذه الزيارة.

وإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل، فضلا عن توفير معلومات موثوقة وقابلة للتطبيق، حتى يتسنى إجراء تحقيق فعال في جميع المسائل الجارية، في أقرب وقت ممكن.

وإذ يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية، فإننا نرى أنه من الضروري إنشاء آلية مستقلة ومحايدة وتمثيلية في أقرب وقت ممكن لإجراء تحقيق كامل وموثوق به وقاطع في الحالات المحالة من قبل بعثة تقصي الحقائق، يجعل من الممكن تحديد المسؤولين عن هذه الأفعال. ومع ذلك، إذا كنا نرغب في إنشاء آلية مساءلة شفافة جديدة، فإن أمامنا التحدي والمسؤولية الكبيرين المتمثلين في عدم استخدام مجلس الأمن كأداة لتحقيق أغراض سياسية.

ونرى في الاقتراح الروسي، في ذلك السياق، فرصة جديدة وإيجابية لبلوغ هذا الهدف. ولذلك، ندعو أعضاء المجلس إلى الالتزام بعملية مفاوضات هادفة، ونردد كلمات الأمين العام في رسالته التي يحيل بها التقرير الحالي، داعيا مجلس الأمن إلى إظهار الوحدة بشأن هذه المسألة، وهي تشكل أمرا حيويا للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وختاما، نكرر أن الخيار الوحيد لحل النزاع في الجمهورية العربية السورية ومنع وقوع المزيد من الخسائر البشرية هو عن طريق انتقال سياسي شامل للجميع، يقوده ويستفيد منه الشعب السوري، ويحترم سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه الإقليمية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة علنية لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أهنئ وفد الكويت على بدء رئاسته وأتمنى له النجاح الكبير في تنفيذ برنامج عمله الطموح. وأعرب عن امتناني للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وما زال موقفنا إزاء هذه المسألة ثابتا لم يتغير، وندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية وندعو إلى أنه يجب القضاء على مثل هذه التهديدات في المستقبل. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه يجب مساءلة مرتكبي تلك الجرائم. وأود اليوم أن أركز على ثلاث نقاط هامة.

أولا، ندعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المبيّن في تقرير دورتها الثانية والخمسين (S/2018/84، المرفق). ويكتسي التدمير السريع لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المتبقية وحل جميع المسائل العالقة المتصلة بإعلان الجمهورية العربية السورية – ربما في غضون شهرين – أهمية بالغة. وهذا من شأنه أن يساعد على تبديد جميع الشكوك حول العديد من المسائل الرئيسية وفهم الوضع الحقيقي في البلد. ومن الجدير بالثناء، أنه أثناء تفتيش برزة وجمرايا، كانت جميع العينات مختومة ومعبأة وشُحنت إلى مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسُلّمت هناك بحضور ممثل الجمهورية العربية السوري في تقيّد بجميع القواعد المرعية. ونتطلع إلى متابعة العمل المقبل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإلى نتائج التحليل الشامل للوثائق المقدمة من سوريا من قبل فريق تقييم الإعلانات.

ثانيا، يثير تواتر التقارير المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا الشعور بالقلق الشديد. غير أن أكثر ما يثير القلق هي أن المجلس لم يتمكن بعد من استعادة قدرته في مجال التحقيق على الاستجابة لمثل هذه الحالات على النحو المطلوب. وأذكر كلمات الأمين العام، التي يشير فيها إلى فجوة خطيرة نشأت في نهاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ما يثير الشعور بأن الإفلات من العقاب سيستمر دون أي مراقبة صارمة.

ثالثا وأخيرا، بالنظر إلى التطورات الحالية، فإن من الأهمية بمكان إنشاء آلية جديدة في أقرب وقت ممكن. ولسنا نحن هنا في المجلس خبراء في مجال الأسلحة الكيميائية، ولسنا في وضع يمكّننا من الحكم على الآخرين أو إلقاء اللوم عليهم. ولكن جيب علينا أن نتصرف على أساس أدلة موثوقة مقدمة إلينا من قبل هيئة تحقيق مستقلة ونزيهة يمكننا جميعا أن نثق بها. وفي ذلك الصدد، نؤيد المشاورات الجارية بشأن إنشاء آلية تحقيق جديدة لمنع أي استخدام للأسلحة الكيميائية وتقديم الجناة إلى العدالة. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط والإسهام في إحياء وتحقيق إمكانات هدفنا النهائي المتمثل في إنشاء آلية للتحقيق في أقرب وقت ممكن.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشاطر الآخرين تهنئة وفد بلدكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونعرب عن تأييدنا لكم في أداء مهامكم، التي نوقن من أنكم ستؤدونها كاملة. ونرحب بعقد هذه الجلسة ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها القيّمة حول هذا الموضوع.

وتدين بيرو استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ويشكّل استخدامها ضد السكان المدنيين في سوريا جريمة حرب وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ونظام عدم الانتشار النووي. وفي ذلك الصدد، ترى بيرو أن من الضروري للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يواصل دعم نظام عدم الانتشار بما يقتضي ذلك من حزم ووحدة، وأن يكفل مساءلة المسؤولين عن تلك الجرائم البشعة – التي تعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين أيضا. ويجب أن نواصل مطالبة الحكومة السورية بالوفاء بالتزامها والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القضاء على جميع أسلحتها الكيميائية.

ونحيط علما ببعض التقدم الذي أُحرز مؤخرا، مثل التدمير الوشيك للمرفقين المعلنين مبدئيا لإنتاج الأسلحة الكيميائية على النحو الذي تحققت منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتخصيص موارد مالية إضافية لذلك الغرض. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أنه لا يزال ينبغي التحقق من النقاط الرئيسية في إعلان الحكومة السورية بعد مرور أكثر من أربع سنوات على انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونأمل أن تساعد الوثائق الـ ١٩ التي تُرجمت مؤخرا وقُدّمت إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تصحيح الأخطاء ومواضع السهو وإزالة حالات اللبس. ونؤكد مجددا التزامنا ودعمنا للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تتشرف بيرو بعضويتها فيه.

وإزاء التقارير الجديدة عن شن هجمات بالأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية وإدلب، تعرب بيرو عن تضامنها مع الضحايا وتؤكد مجددا ضرورة تحديد مرتكبي هذه الفظائع وتقديمهم إلى العدالة على وجه الاستعجال. ونرى مثل أغلبية أعضاء المجلس أن المساءلة أمر أساسي لصون النظم الدولية لعدم الانتشار. ويستلزم منع هذا التهديد إيجاد قوة ردع ذات مصداقية. وإذ نضع ذلك الهدف في الاعتبار، نرى أن من المُلِح إنشاء آلية تتسم بأعلى معايير الكفاءة المهنية والموضوعية والشفافية والاستقلال في المقام الأول لسد الفجوة التي خلّفتها آلية التحقيق المشتركة. وسيواصل وفد بلدي العمل بشكل بنّاء لإنشاء آلية جديدة تعنى بمعالجة الشواغل المشروعة لجميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وفي الأسابيع الأخيرة، وردت تقارير جديدة مثيرة للقلق عن ادعاءات بشن هجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا.

وكان آخر تلك الادعاءات شن هجوم آخر في إدلب في نهاية هذا الأسبوع. ويجب التحقيق فورا في هذه الهجمات المبلغ عنها من جانب بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي نقدم لها دعمنا الكامل والثابت.

ونكرر إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية بأقوى العبارات. فهو انتهاك خطير للقانون الدولي ويشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويرقى استخدامها في النزاعات المسلحة إلى جريمة الحرب. وتجب مساءلة جميع مرتكبي تلك الجرائم عن أفعالهم. ولا يمكننا التسامح مع الإفلات من العقاب.

وعليه، انضمت السويد إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أنشئت بمبادرة من فرنسا. وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن وفي المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإننا ندعم جميع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها من جانب الدول والجهات من غير الدول على حد سواء في جميع أنحاء العالم. ونعوّل على هذه المبادرة لإكمال ودعم عملنا الجماعي في المحافل المتعددة الأطراف، فضلا عن الآليات المتعددة الأطراف القائمة لتحقيق الوحدة المطلوبة حول تلك الأهداف الهامة. ويشمل ذلك أيضا لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، اللتين تتمتع كلتاهما بولايات هامة في مجال جمع المعلومات.

وأتوجه بالشكر مرة أخرى إلى الممثلة الخاصة، ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم، وتذكيرنا باستمرار العمل المتعلق بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب حل المسائل العالقة المتصلة بالإعلان الأوّلي السوري دون مزيد من التأخير. وندعو مرة أخرى السلطات السورية إلى التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

وكما ذكر الأمين العام، فإن استمرار مثل هذه الادعاءات يؤكد مرة أخرى هدفنا المشترك المتمثل في الالتزام بتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ومساءلتهم. ويجب علينا أن نلبي نداءه، وأن نشرع في العمل معا. ولذلك السبب فقد شاركت السويد في المفاوضات المتعلقة بإنشاء آلية جديدة مستقلة ومحايدة. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية عن الحماية الدولية لنظم نزع السلاح وعدم الانتشار وكفالة المساءلة. ويتعين إجراء المفاوضات بحسن نية وبهدف إنشاء آلية للمساءلة مستقلة نزيهة وفعالة حقا.

السيدة فرونيكا (بولندا): شكرا السيد الرئيس، وأغتنم من هذه الفرصة لأتمنى لوفد الكويت التوفيق والنجاح في تنفيذ برنامج عمله وطموحاته.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونعرب عن تقديرنا للعمل المتواصل الذي تؤديه الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق.

ونرحب بالتعاون بين الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يسر تدمير المرفقين المتبقيين لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى نتائج التحليل الذي سيجريه فريق تقييم الإعلانات لمجموعة من الوثائق والإعلانات المقدمة من سورية.

إن الأسلحة الكيميائية ما زالت تشكل خطرا على الشعب السوري. والادعاءات المتكررة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك تلك التي ترددت مؤخرا، ليس من شأنها سوى التأكيد على حقيقة أنه لا يزال هناك تحد للسلام والأمن الدوليين، فضلا عن مصداقية نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، هناك حاجة حقيقية لأن نبعث برسالة واضحة مفادها أن إفلات الجناة من العقاب ليس خيارا.

وقد ذكرنا بوضوح في مختلف المنتديات أن استخدام أي طرف – من الدول والجهات من غير الدول على السواء – للأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظروف يجب أن يُدان بشدة ولا بد من أن يخضع المسؤولون عن هذه الأعمال للمساءلة. ونوافق على أن مجلس الأمن بحاجة إلى اتخاذ خطوات من أجل إنشاء آلية تحقيق مهنية ومستقلة وذات مصداقية. ولذلك، شاركنا في المناقشات لإيجاد أفضل الحلول للآلية المستقبلية. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، لقد دعمت بولندا عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وتواصل تأييد إنشاء آلية تحقيق مستقلة وموثوقة تهدف إلى إخضاع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية للمساءلة. بيد أن الآلية التي ستُنشأ مستقبلا لن تعمل في فراغ. ويجب أن تستند إلى آلية التحقيق المشتركة. ولا ينبغي أن تستفيد فحسب من الإنجازات الهامة للآلية المشتركة، ولكن يجب ألا تحيد ولايتها عن القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

ثانيا، ينبغي أن تكون ولاية الآلية متوازنة. وثمة حاجة إلى تحديد المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية كأسلحة سواء كانوا من الأفراد أو الكيانات أو الجماعات، وكذلك من الحكومات.

ثالثا، يجب أن يكون أحد أهم عناصر الولاية كفالة أن تكون الآلية مستقلة في إجراءاتها واستنتاجاتها ومتحررة من ضغوط تحقق المجلس من استنتاجاتها من منظور سياسي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود مرة أخرى أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ودولة الكويت على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونتمنى لكم كل نجاح، ونؤكد لكم دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أعرب عن التهنئة والتقدير للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وفريقها على تقديم الإحاطة الشاملة والمفصلة عن الحالة السياسية والإنسانية الراهنة في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في سورية.

لقد بلغت الأزمة السياسية في سورية – وبخاصة الأزمة الإنسانية – مستويات تنذر بالخطر. وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن تضامنها مع أسر الضحايا الذين يفوق عددهم الحصر، وكذلك مع آلاف الأشخاص المشردين المحاصرين بسبب الأعمال العدائية والسكان الذين يحتاجون حاليا إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للصراع المستمر والذين يفوق عددهم ١٣ مليون شخص.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإدانة سقوط العديد من القتلى من المدنيين في هذا الصراع، وأدعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي المتعلق بحماية المدنيين وإلى التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية والامتناع عن إطلاق قاذفات الصواريخ على المناطق المأهولة بالسكان، كما يجري الإبلاغ عنه في الغوطة الشرقية.

وغينيا الاستوائية لا يمكن إلا أن تعرب عن ارتياحها إزاء تدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية تقريبا بفضل المساعدة التقنية من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع ذلك، وبينما نرحب بالتعاون القائم بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمنظمة، فإن من الضروري أن نتوخى الحذر وأن نستمر في إدانة أي استخدام أو تطوير أو اقتناء أو تصنيع محتمل للأسلحة الكيميائية في البلد أو عمليات نقل هذه الأسلحة إلى دول أخرى أو جهات من غير الدول بأشد العبارات. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية السامة مؤخرا بصرف النظر عن مرتكبيه. ولا بد من مثول مرتكبي تلك الأعمال المشينة أمام العدالة وإصدار الأحكام المناسبة بحقهم.

إن سورية تعيش منذ ما يقرب من سبع سنوات سيناريو حرب، يجسد الانقسامات الداخلية والإقليمية، وحتى الدولية.

وينبغي أن تقود المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين المناطة بمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة البلدان الأعضاء الـ ١٥ في هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة إلى التغلب على خلافاتها بشأن الحالة في سورية والتخلي عن مصالحها السياسية والاستراتيجية لصالح التطلعات المشروعة للشعب السوري من أجل تحقيق الرفاه والازدهار.

وفي هذا الصدد، من المناسب أن روسيا قد اقترحت بالفعل إنشاء آلية أخرى لتحل محل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة حتى تتمكن من إجراء التحقيقات اللازمة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، لنتوصل بذلك إلى نتيجة، تحقق التوافق في الآراء بين أعضاء المجلس من أجل توحيد معاييرنا في ما يتعلق بإجراء دراسة موضوعية للحالة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، في بداية توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأتمنى لكم كل نجاح. ونشكر أيضا السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

نحن على ثقة بأنه بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سيجري تدمير مرفقي الأسلحة الكيميائية المتبقيين فوق الأرض في سورية على وجه السرعة. وقد أظهر الجانب السوري مرارا رغبته في ذلك. وينبغي تناول المسائل المعلقة ذات الصلة بالإعلانات الأولية في إطار الحوار بين المنظمة والحكومة السورية. ونرحب بهذا التعاون الذي تقدم سورية بموجبه، بوصفها طرفا ذا ضمير حي في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المساعدة اللازمة وتمتثل لالتزاماتها وتيسر الوصول إلى الوثائق ذات الصلة. وأثار الكثيرون مسائل كاذبة وينبغي الآن إغلاق ملفاتها وتنحيتها جانبا. فقد دُمرت قدرة سورية على إنتاج الأسلحة الكيميائية تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، يبدو أن هناك بعض من يرغبون في اختلاق أمور لتأجيج النيران بشأن هذه المسألة. وقدم السوريون تفسيرات مستفيضة. ومع ذلك، تثار مسائل وتُطرح أسئلة في حلقة لا نهاية لها. وما فتئ الجانب السوري يقدم بانتظام تقارير إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بشأن الكشف عن مواد كيميائية سامة في المناطق المحررة من الإرهابيين. وثمة تقارير واردة من سورية تتحدث عن استفزازات محتملة يمكن أن يستخدمها ممثلو دوائر الاستخبارات الأجنبية. ويجب أن يحقق خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جميع تلك التقارير على الفور.

ومع ذلك، نلاحظ أن ثمة ضرورة، بوجه عام، لبذل جهود هائلة كي تستجيب لاهاي على النحو الواجب للرسالة الهامة. وهناك العديد من الذرائع التي تُساق لتبرير عدم السفر إلى هناك ويجري تأخير اتخاذ قرارات.

وفي ضوء حادث خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية في العام الماضي، فإن هذا السلوك يوحي بأنه عمل تخريبي متعمد.

بيد أن بيانات اليوم قد خلفت لنا الانطباع بأن سورية ليست هي ما يهم بعض الوفود. فقد استخدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جلسة اليوم للتشهير بروسيا، ومن الواضح تماما لماذا يحدث ذلك. فهناك شخص لا يمكنه أن يسمح بنجاح مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي والآفاق التي يتيحها لضخ زخم جديد في العملية السياسية في سورية. ويتطلب ذلك شن حملة تشهير كبيرة ضد روسيا في محاولة، ليس للمرة الأولى، للتشكيك في دور روسيا في التسوية السياسية السورية. وكما هو الحال دائما، فإن بيانات هؤلاء الممثلين تتضمن شيئا قليلا من الحقيقة المختلطة بالكثير من الأكاذيب. إن روسيا لم تشكك أبدا في استخدام السارين في خان شيخون. ولكن الجهة التي استخدمته ما زالت مجهولة، لأن الاستنتاجات السخيفة لآلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لم تقنعنا.

وفي الأيام القليلة الماضية، وقع صخب عام بشأن مزاعم حوادث تنطوي على استخدام الكلور في بعض ضواحي دمشق. وكان هناك بالفعل حديث عن استخدام السارين. أين؟ ومتى؟ ومن قام بذلك؟ ومعالم هذه الحملة الدعائية ليست جديدة. إن الإرهابيين، من خلال الجمعيات الاجتماعية التي ترتبط بهم ارتباطا وثيقا، وفي مقدمتها الخوذ البيض، ينشرون الشائعات عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي. وهذه الشائعات تكررها فورا الصحافة الغربية، ثم نرى ممثلين يلقون الخطابات في مجلس الأمن، ويطلقون الاتهامات غير المثبتة عما يسمى بالنظام السوري وينشرون الافتراء بشأن روسيا. لقد قلتها من قبل وسأقولها مرة أخرى: هل فكر أي شخص في أن يطرح السؤال الأساسي لماذا يتعين على الحكومة السورية أن تستخدم الأسلحة الكيميائية؟ بماذا نفترض أن ينفعها فعل ذلك؟

والأمر الأول الذي ينبغي لنا أن نفعله، على غرار ما ناقشه مختلف المتكلمين اليوم، وخاصة ممثل السويد، هو أن نوفد إلى هذه المناطق بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأين هي قرينة البراءة؟ المتكلمون يلومون ما يسمى بالنظام على كل شيء، مسبقا وقبل إجراء أي تحقيق. ولم يريدون إنشاء آلية تحقيق مستقلة؟ ومن المؤكد على الأقل أنَهم يعلمون أن التحقيق ينبغي أن يسبق أي استنتاجات. ولكن لا حاجة لهم على ما يبدو لإجراء تحقيق. وفي رأيي، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن العواصم التي يمثلها هؤلاء الممثلون في المجلس غير مهتمة إطلاقا بأي تحقيق. ولا تحتاج إلى حقائق أو أدلة دقيقة. وهي تريد أن ترى تنفيذ أمر سياسي.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أعلنت روسيا عن بدئها في مجلس الأمن لعملية خبراء لصياغة مشروع قرار بإنشاء كيان تحقيق جديد في الحوادث التي تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية ليحل محل آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي قضت عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها عندما عطلوا مشروع القرار (S/2017/968) الذي اقترحناه، إلى جانب الصين وبوليفيا، يرمي إلى كفالة قدرة الآلية على أن تكون مستقلة ومهنية حقا. وهي لا يتذكر ذلك الحادث فحسب، بل قامت بمحاولات حثيثة لإقناع مجلس الأمن والمجتمع العالمي بنقيض ذلك. لقد أصبح من الواضح أن بعض شركائنا ليسوا على استعداد للنظر في هذه الإمكانية. إنهم يريدون آلية تنفيذ مشتركة ثانية ستواصل الموافقة دون روية على الاستنتاجات السخيفة علميا وتقنيا المعادية لدمشق، على أساس المعلومات المضللة التي قدمتها الجماعات المقاتلة بسخاء. ولطالما كانت لديهم حساسية مستمرة للحاجة الملحة إلى إيلاء اهتمام وثيق لأنشطة الجماعات الإرهابية في سورية وما وراء حدودها في سياق التلاعب بالمواد السامة.

ولما أدرك المعارضون لسورية بأننا لن نسمح بإحياء آلية التنفيذ المشتركة التي فقدت مصداقيتها الآن تماما، فإنهم يحاولون الآن اتباع طرق بديلة، مُشكلين مجموعات صغيرة تتألف من أناس يتشاطرون نفس التفكير. غير أنهم يتناسون بأنهم بقيامهم ذلك، إنما يقوضون سلطة هيئات دولية، لا سيما الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويدمرون الهيكل الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأي مبادرات في سياق استخدام الأسلحة الكيميائية تتحايل على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستكون غير مشروعة. ومن المؤكد أننا نأمل أن تبدي قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإرادة الحازمة وتنأى بنفسها عن هذه المشاريع المشبوهة.

ونحن مستعدون لقبول بيان صحفي بشأن المسألة الكيميائية السورية، وليس البيان الذي اقترحه مقدموه، لأنه يهدف في شكله الحالي بوضوح إلى لوم الحكومة السورية على ما هو حتى الآن استخدام غير مثبت للأسلحة الكيميائية. ومشروع البيان نوعا ما لا يقول أي شيء عن حكومة الجمهورية العربية

السورية، ولكن الإشارة إلى المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة لا تدع أي مجال للشك فيما يتعلق بجوهره. ولا يمكننا أن نقبل أي إشارات غير مؤكدة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية دون إجراء تحقيق ذي مصداقية، كما لا يمكننا أن نقبل أي تهديدات تتعرض لها دولة ذات سيادة بسبب إجراءات غير مثبتة. ولسبب ما، تم الزج بالغوطة الشرقية في البيان. وأود أن أذكر المجلس بأننا في الأسبوع الماضي كنا على استعداد لقبول مشروع بيان رئاسي متفق عليه بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ولكن شركاءنا فضلوا رفضه. ونحن مستعدون لقبول بيان صحفي، وليس كما هو مقترح من زملائنا. وقد اقترحنا أن ندخل عليه تعديلات نحن مستعدون لتعميمها والاتفاق عليها بذلك الشكل.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ الكويت من خلالكم، سيدي الرئيس، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، متمنيا لها كل النجاح ومؤكدا لها تعاون كوت ديفوار. وأود أيضا أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الممتازة.

ويشيد وفد بلدي بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال بعثة تقصي الحقائق لديها فيما يتعلق بتفكيك مخزونات الأسلحة الكيميائية في سورية. ونشجع الحكومة السورية على الامتثال للقرارات بشأن تدمير ترسانتها الكيميائية.

ويساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء التقارير التي وردت في الأسبوع الماضي وأفادت مرة أخرى بمزاعم احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع في سورية، لا سيما في الغوطة الشرقية، التي أُبلغ فيها عن وقوع ٢١ حالة اختناق. وهي تمثل انتكاسة كبيرة في جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إن معاناة الشعب السوري لا تطاق ويجب إنهاؤها.

وفي هذا الصدد، فإن بلدي يدعو إلى مواصلة الجهود لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي ينص على التفكيك الكامل لترسانة الأسلحة الكيميائية السورية.

إن هذه الادعاءات الجديدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى تثير التساؤلات بشأن مسؤولية المجلس، لا سيما من حيث وضع نهاية لهذه الأعمال بأسرع ما يمكن ومن حيث التحديد الواضح لمرتكبي تلك الأفعال الإجرامية. وفي آخر بيان ألقاه وفد بلدي بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.8164)، فإنه قد حذر من إخفاق المجلس في اتخاذ إجراء، وهو ما يمكن أن يفسره المتورطون في استخدام هذه الأسلحة في سورية على أنه ضعف لهذا الجهاز وترخيص بالتصرف مع الإفلات من العقاب. من الواضح أن الذين يرتكبون هذه الأعمال الشنيعة سيواصلون القيام بذلك ما دام المجلس لا يزال منقسما بشأن ضرورة وضع إطار قائم على توافق الآراء قادر على تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة. ولذلك، فإن وفد بلدي يشجع جميع المبادرات الجارية التي تؤيد إنشاء آلية للمساءلة مقبولة لدى الجميع.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار تأكيد إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وتدعو آليات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تسليط الضوء على الادعاءات الجديدة باستخدام هذه الأسلحة. وينتظر وفدي بفارغ الصبر استنتاجات التقرير التي ستقدم بعد الجولة الثانية من عمليات التفتيش التي أجريت في مركز الدراسات والبحوث العلمية في سورية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تهنئ الصين الكويت على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نشيد بكازاخستان على إنجازاتها خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي. وأتوجه بالشكر إلى الممثلة السامية، ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم.

وترحب الصين بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتحقق من مرفقي الأسلحة الكيميائية المتبقيين داخل الحدود السورية وتدميرهما. ونؤيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومة السورية من أجل تحقيق التسوية الملائمة لجميع المسائل التي تدور حول الإعلانات الأولية للأسلحة الكيميائية من جانب سورية من خلال منبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتعرب الصين عن تعاطفها الشديد مع الشعب السوري في معاناته نتيجة الأسلحة الكيميائية. لن يكون هناك تسامح مع أي استخدام للأسلحة الكيميائية. في الآونة الأخيرة، أفادت بعض التقارير الإعلامية بالاستخدام المشتبه فيه لغاز الكلور وغيره من المواد الكيميائية السامة داخل الحدود السورية، وهو ما تود الصين أن تسجل قلقها العميق بشأنها. ويؤمل أن تجري الأطراف عملية للتحقق من الحوادث ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

عندما يتعلق الأمر بمسألة الأسلحة الكيميائية، فإن موقف الصين واضح كما أنه متسق. نحن نقف بحزم ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد لأي غرض من الأغراض وتحت أي ظرف من الظروف. وتؤيد الصين إجراء تحقيق شامل وموضوعي ومحايد في أي استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية داخل الحدود السورية من أجل التوصل إلى نتائج تجتاز اختبار الزمن وتصمد أمام الحقائق وتساعد في تقديم الجناة إلى العدالة.

إن إنشاء آلية تحقيق جديدة في الأسلحة الكيميائية أمر بالغ الأهمية للوصول إلى حقيقة حوادث الأسلحة الكيميائية وتفادي أي تكرار لها في المستقبل في سورية. وينبغي أن تعمل جميع الأطراف في المجلس معا تحقيقا لهذه الغاية. وتؤيد الصين الجهود المبذولة من جانب روسيا للتشجيع على إنشاء آلية جديدة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونأمل أن يواصل أعضاء المجلس الانخراط في مشاورات بناءة بغية التوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر.

إن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية ترتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد تسوية سياسية للحالة في سورية. وقد تحققت إنجازات رئيسية في مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد مؤخرا في سوتشي، وهو ما كان له دور إيجابي في النهوض بالعملية السياسية السورية، مع إعطاء زخم لاستئناف محادثات جنيف. وتأمل الصين في أن تدعم الأطراف المعنية مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مواصلة العمل بوصفهما السبيل الرئيسي لمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، وتتخذ موقفا بناء، وتلتمس الحلول المناسبة من خلال المشاورات، مع الحفاظ على وحدة المجلس والعمل مع الأمم المتحدة ومع الأطراف المعنية في النهوض بالعملية السياسية في سورية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في ظل الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن، أود أن أهنئ وأحتفي بالكويت لتولي الرئاسة بأن أعرب عن شكري باللغة العربية:

(تكلم بالعربية)

شكرا، سيدي الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضاً أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة والواضحة.

سأتناول اليوم ثلاث مسائل: أولا، التقارير التي تفيد بتجدد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية؛ ثانيا، ضرورة المساءلة؛ وثالثا، تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعروض علينا (S/2018/84، المرفق).

فيما يتعلق بتجدد استخدام الأسلحة الكيميائية في الأسابيع الماضية، أصيبت مملكة هولندا بالصدمة من التقارير

الأخيرة عن الهجمات الكيميائية في سورية، بما في ذلك في عطلة نهاية هذا الأسبوع وفي الليلة الماضية. نحن نشعر بالغضب. في دوما في الغوطة الشرقية وفي الليلة الماضية في سراقب في إدلب، سقط مدنيون أبرياء، بمن فيهم الأطفال، مرة أخرى ضحايا للهجمات المروعة بالأسلحة الكيميائية. تستحق هذه الهجمات إدانة مجلس الأمن بأقوى العبارات باعتبارها انتهاكات للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تبين أن الفحوص المختبرية الأخيرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لهجوم كيميائي على الغوطة في آب/أغسطس ٢٠١٣ تناظر ترسانة الأسلحة الكيميائية التي أعلن عنها النظام السوري في عام ٢٠١٤ وهجوم خان شيخون في عام ٢٠١٧. هذا يؤكد مرة أخرى أن نظام الأسد يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ونشيد بالعمل الذي يضطلع به ذوو الخوذ البيض، الذين أنقذوا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مدني من تحت أنقاض الحرب السورية.

ينبغي ألا يفلت استخدام الأسلحة الكيميائية من العقاب. إن الإفلات من العقاب يقوض الحظر الهام المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. من غير المتصور أن يسود الإفلات من العقاب الآن، وهو ما يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي ضرورة المساءلة.

وكما قال آخرون، كان لدينا آلية ذات حس مهني تعمل بشكل جيد لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، آلية التحقيق المشتركة. وقد قررت آلية التحقيق المشتركة مرارا استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري ومن جانب داعش. كانت لديها ولاية قوية للتحقيق وتحديد الجناة بشكل مستقل عن مسائل السياسة في مجلس الأمن. وقد فعلت ذلك، لكن تجديد ولايتها كان ضحية لتكرار استخدام حق النقض.

غير أن ذلك لا يعني أن علينا الآن أن نرضى بما هو أقل منها. إن مملكة هولندا مستعدة للعمل معا بشأن أي اقتراح يعزز المساءلة وسيادة القانون الدولي. ولكن اسمحوا لي أن أشدد على أن آلية ضعيفة للمساءلة ليست خيارا. بالنسبة لنا، فإن الخصائص الأساسية لأية آلية للمساءلة هي مبادئ الحياد والاستقلال والشمول والفعالية.

وبغية التقيد بهذه المبادئ، ينبغي لها أن تستوفي الشروط التالية على الأقل. أولا، ينبغي أن تعمل بصورة مستقلة عن مجلس الأمن، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بإسناد الذنب. وينبغي أن تكون محايدة. وفصل السلطات ضروري للحيلولة دون التسييس غير المبرر. ثانيا، ينبغي أن تكون الآلية فعالة؛ وينبغي أن تقرر بصورة مستقلة الكيفية التي ستجري بها التحقيقات، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بتحليل الوقائع وتقييم نوعية الأدلة.

وأخيرا، ينبغي أن تكون شاملة وتحقق بشأن الجناة وتحديد هويتهم من جميع أطراف النزاع المسلح - سواء أكانت من الدول أم من غير الدول. ومشروع القرار الذي تجري مناقشته حاليا لم يطبق بعد تلك المبادئ الهامة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، أي التقرير الثاني والخمسون لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2018/84، المرفق)، الذي عرضته الممثلة السامية بوضوح شديد في إحاطتها الإعلامية. وللأسف، يشير التقرير أنه، وللأسف، لم تُحرز السلطات السورية سوى تقدم ضئيل جدا في معالجة المسائل العالقة التي طرحتها المنظمة إزاء إعلان السلطات السورية. ومن الضروري أن تتعاون السلطات السورية بشكل جدي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتؤيد مملكة هولندا مواصلة عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونهيب بجميع الدول أن تكفل مواصلة بعثة تقصي الحقائق لعملها بشكل مستقل.

وفي الختام، نحن على استعداد لاعتماد مشروع البيان الصحفي، بصيغته المعممة من قبل. ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يسمح باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية

بدون عقاب. إن الإفلات من العقاب لعنةٌ؛ وكفالة المساءلة أمر لا بد منه. وعلى المجلس أن يتصرف. وما دام استخدام حق النقض يحول دون تحقيق المجلس للمساءلة، سنواصل جهودنا خارج المجلس. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة المبادرات الأخرى المتعلقة بالمساءلة في سورية، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الجمهورية العربية السورية. كما نؤيد أن الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي أكده للتو زميلنا الفرنسي. ومع ذلك، أود أن أكرر ما قلته في القاعة من قبل، إذ ينبغي للمجلس أن يحيل الحالة في سورية، وبخاصة الفظائع الجماعية المرتكبة في النزاع، إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا غاية السرور أن نراكم، سيدي الرئيس، تتولون مهام الرئاسة. وأود أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها، التي وجدناها، كما كانت دائما، متوازنة، وبالتالي مفيدة. ونحن بحاجة إلى هذا النوع من النهج. وبصراحة، فإننا بحاجة ماسة إلى ذلك. وفي أوقات كهذه، عندما يبدو أننا منقسمون على أنفسنا، يغدو دور مسؤولي الأمم المتحدة، من قبيل الممثلة السامية، أكثر أهمية. ونحن نشكرها.

ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة، سواء أكانت من الدول أم من غير الدول، في سورية أو في أي مكان آخر. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يمكن تبريره على الإطلاق وتحت أي ظرف من الظروف. إنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ويقوض الهيكل الدولي لعدم الانتشار. ونتفق تماما مع ما قاله الأمين العام في الفقرة الختامية من رسالته المؤرخة ١ شباط/فبراير:

”استمرار هذه الادعاءات يسلط الضوء مرة أخرى على الالتزام المشترك بتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم.“

ولهذا السبب فإن وحدة المجلس أمر هام للغاية. وبدون ذلك، فإن قدرة المجلس على الاستجابة للتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، مثل استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، ستتعرقل بشكل خطير. وفي هذا الصدد، فإن ما قالته الممثلة السامية ناكاميتسو منذ برهة يكتسي أهمية بالغ: ”الوِحدة، وليس الإفلات من العقاب“.

أود أن أقول إننا نأسف لأن المجلس لم يتمكن من تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. إذا لم نتمكن من معالجة هذه الثغرة المؤسسية باستخلاص الدروس من السنة الماضية وتحقيق الوحدة اللازمة والحلول التوفيقية، فإننا سنبعث برسالة خاطئة وسنشجع على الإفلات من العقاب. وتقلقنا كثيرا حقيقة أن الهجمات بالأسلحة الكيميائية قد استمرت حتى يوم أمس. ولهذا السبب، من المهم أن نسعى لإيجاد طريقة ذلك لإرساء المساءلة.

ونعرب عن تقديرنا للمبادرة التي أطلقها الاتحاد الروسي باقتراح مشروع قرار بشأن إنشاء آلية جديدة، وهو ما كان أساسا للمناقشة في الأيام الأخيرة. وهذا حوار نرحب به. وبينما نواصل مناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية، ينبغي أن تكون مشاوراتنا بناءة وتطلعية. وبطبيعة الحال، نحن لسنا بساذجين؛ وليس لدينا أي أوهام بشأن الكيفية التي تزداد بها الأمور تعقيدا يوما بعد يوم. ومع ذلك، ما زلنا نأمل في أن يتمكن المجلس من استعادة وحدته من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة وإنشاء آلية مستقلة ونزيهة واحترافية تتمكن من تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، استنادا إلى أدلة قوية.

ونرحب باستمرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمساعدة الحكومة السورية في تدمير ما تبقى من المرافق الثابتة فوق الأرض. وكما ذكرت الممثلة السامية، نأمل في أن يتم التخلص تماما من المرافق في الشهر المقبل. لقد استمعنا للتو إلى بيان مشجع جدا من الممثلة السامية.

ونلاحظ أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد ترجمت الوثائق الـ ١٩ التي قدمتها الحكومة سورية ووضعت اللمسات الأخيرة على تحليلها. وإذ نتطلع إلى التقرير النهائي، فإننا نشجع على استمرار التعاون والتواصل الهادف بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المفضيان إلى نتائج ملموسة لمعالجة المسائل العالقة. نلاحظ أيضا أن بعثة تقصي الحقائق قد واصلت تحقيقاتها المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونحن نتطلع إلى تقاريرها.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى، مع المخاطرة بأن نبدو ساذجين، على مدى أهمية وحدة المجلس لضمان المساءلة وردعا استخدام الأسلحة الكيميائية ووقفه في سورية وفي أماكن أخرى. ونأمل بألا يكون التحدي الذي نواجهه في هذا المجال يجسد انعدام الثقة المتزايد التي تتسم به العلاقات الدولية اليوم، مما يجعل العمل المشترك في المجالات الأكثر أهمية أكثر تعقيدا مما ينبغي.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

في البداية، أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها التي قدمتها في بداية هذه الجلسة. بعد اعتماد مجلس الأمن بإجماع أعضائه القرار ٢٠١٨ (٢٠١٣) على إثر أول استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، كان أملنا هو الانتهاء من هذا الملف، بعد أن كان المجلس يتمتع بموقف موحد إزاءه إذ استطاع المجلس حينها إظهار وحدته وتصميمه على التصدي لضمان عدم تكرار مثل هذه الجريمة ومحاسبة مرتكبيها إلا أنه من المؤسف رؤية تراجع كبير في مواجهة الملف الكيميائي في سورية وذلك نتيجة الانقسام في موقف مجلس الأمن بعد عدم تمكنه من المحافظة على آلية التحقيق المشتركة في سورية التي نرى بأنه قد أدت عملها بكل مهنية وحيادية واستقلالية. كما أننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الادعاءات باستخدام أسلحة كيميائية في سورية كان آخرها ذلك الهجوم في الغوطة الشرقية في الأسبوع الماضي، وفي مدينة سراقب بمحافظة إدلب يوم أمس وهو الهجوم الثالث من نوعه خلال الأسابيع القليلة الماضية وهو ما يعني أن المسؤولين عن تلك الجرائم سيفلتون من العقاب ولا توجد أية ضمانة لمحاسبتهم أو محاسبة من سيرتكب مثل هذه الجرائم في المستقبل بعد أن فقدنا آلية التحقيق المشتركة.

إن موقف دولة الكويت هو موقف مبدئي وثابت ويتمثل في الإدانة الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وأي زمان ومن قبل أي طرف كان، باعتبارها انتهاكا جسيما للقانون الدولي، مع التأكيد على وجوب مساءلة المسؤولين عن مثل تلك الاستخدامات، سواء أكانوا أشخاصا أم كيانات أو جماعات من غير الدول أو حكومات. وفي هذا السياق، نود أن ندين استخدام الأسلحة الثقيلة والمدمرة واستهداف المدنيين والمناطق السكنية واستمرار سقوط العشرات من الضحايا المدنيين واستهداف المرافق الطبية والمدنية في الغوطة الشرقية وإدلب ومناطق أخرى من سورية. لذلك، ندعم آلية التحقيق الدولية المستقلة لجمع الأدلة والتحقيق في هذه الجرائم التي تُرتكب بحق المدنيين بهدف محاسبة مرتكبيها.

إن دولة الكويت تدعم أي بدائل وآليات تحظى بتوافق آراء أعضاء مجلس الأمن كافة، بما يكفل استقلالية وحيادية ومهنية أي آلية مستقبلية جديدة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية أن تكون المسؤولية الأساسية لأي آلية هي تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية على أن يقوم مجلس الأمن بعد ذلك بدوره في محاسبة مرتكبي تلك الجرائم،

وذلك تفعيلا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب وتنفيذا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي نص وبشكل لا يقبل التشكيك على ضرورة محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ومن جانب آخر، نتطلع إلى التقرير الذي ستقدمه قريبا بعثة تقصي الحقائق، والذي أشارت إليه السيدة ناكاميتسو في إحاطتها في بداية أعمال الجلسة بشأن الحوادث الأخيرة والتقارير التي تفيد باستخدام غاز الكلور في سراقب في إدلب.

في الختام، نؤكد استعدادنا التام للمشاركة في أي جهود تصب في اتجاه تحقيق التوافق في مواقف الدول الأعضاء في المجلس، بما يضمن محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المحرمة دوليا. كما نؤكد على أن الحل السياسي في سورية هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبشكل خاص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر، فأعطيه الكلمة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني لا أوافق على كثير مما ورد في بيان زميلي، ممثل روسيا، ولكن لن أطيل على زملائي. غير أنني أجدني مضطرا للرد بإيجاز على بعض النقاط التي أشار إليها.

النقطة الأولى هي إنني أقول إن هذا الأمر ليس سياسيا بالنسبة لنا. فمنع استخدام هذه الأسلحة البشعة يجب أن يتجاوز الخلافات السياسية. ونحن لا نعارض الدور المهم الذي تقوم به روسيا في سورية بتاتا، وقد أحطنا علما بنتائج مؤتمر سوتشي، ونتطلع إلى اقتراح عودة لجنة دستورية إلى الجولة المقبلة من محادثات جنيف، وذلك في ظل المشاركة الكاملة لروسيا والسلطات السورية، كما نص على ذلك القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

وتتمثل النقطة الثانية التي أود تناولها في مدى سخافة فكرة أن أي طرف آخر غير روسيا هو الذي أنهى آلية التحقيق المشتركة. فمحاضر تصويت المجلس واضحة ومتاحة للجميع. وقد استخدمت روسيا حق النقض ضد ثلاثة اقتراحات مختلفة لتمديد هذه الآلية، والتي كان آخرها ينص على تمديدها لفترة وجيزة فحسب مع الطلب إلى الأمين العام تقديم توصيات، ولكن حتى هذا لم يكن مقبولا.

أخيرا، وبنبرة موافقة، أريد أن أضم صوتي إلى زميلي، ممثل هولندا، في الثناء على العمل الرائع الذي يضطلع به ذوو الخوذ البيض الذين يخاطرون بحياتهم يوميا لإنقاذ أرواح آلاف المدنيين السوريين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر منذر (الجمهورية العربية السورية): يدين بلدي بأشد العبارات ويرفض أي استخدام للأسلحة الكيميائية وأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، باعتباره جريمة ضد الإنسانية وأمرا مرفوضا وغير أخلاقي ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان. إن المستهدف باستخدام هذه الأسلحة هو الشعب السوري الذي ما زال إلى اليوم الضحية الأولى لجرائم الجماعات الإرهابية المسلحة التي لم تتورع حتى عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضده. وأؤكد للمجلس أن بلدي حريص اليوم، كما كان في السابق، على معرفة المجرم الحقيقي المسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في بلدي، سورية.

وانطلاقا من هذه المبادئ الثابتة، فقد انضمت حكومة بلدي إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ونفذت كل التزاماتها بموجب الاتفاقية. وقد حقق بلدي إنجازا غير مسبوق في تاريخ المنظمة من خلال إنهاء البرنامج الكيميائي السوري في زمن قياسي وإلى غير رجعة. وذلك مثبت في بيان آلية التحقيق

المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤.

إن بلدي، سورية، هو صاحب المصلحة الأولى في جلاء الحقيقة، وهو كان ولا يزال يدعم من حيث المبدأ أي إجراء يتخذه هذا المجلس، عندما تكون الغاية منه كشف الحقيقة وإماطة اللثام عمن يتاجر فعلا بدم الشعب السوري من خلال استخدام المواد الكيميائية السامة ضد المدنيين في سورية عبر المجموعات الإرهابية المسلحة بقصد توجيه الاتهامات الباطلة إلى الحكومة السورية. وفي هذا السياق، فإنني أدين باسم، حكومة بلدي ومن جديد، كل الاتهامات الأمريكية والغربية الموجهة لها بشن هجمات كيميائية في البلد. وأؤكد أنها مجرد ادعاءات باطلة وأكاذيب رخيصة. وقد بات الرأي العام العالمي والسواد الأعظم من أعضاء الأمم المتحدة يدركون أنها أسطوانة مشروخة تلجأ إليها الولايات المتحدة وحلفاؤها داخل هذا المجلس، كلما أدركت أن المجموعات الإرهابية المسلحة التي تمولها وتسلحها وتدعمها على الأرض في سورية قد باتت في مأزق وأنها تتراجع في مواجهة تقدم الجيش السوري وحلفائه الذين يحاربون اليوم وبالنيابة عن العالم بأسره إرهابا مدعوما، للأسف، من قبل حكومات باتت لا تقيم أي وزن للسلم والأمن الدوليين ولا تسعى إلا إلى تحقيق أجنداتها السياسية الخاصة بها.

إن حكومة بلدي تؤكد من جديد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تتحمل المسؤولية الكاملة عن تعطيل الآليات الدولية للتحقيق في استخدام المواد الكيميائية السامة، وذلك من خلال استمرار هذه الحكومات الثلاث في تأمين التغطية على المجموعات الإرهابية التي تلقى الدعم منها. ونُذكّر الجميع داخل المجلس بأن سورية هي من كانت البادئة بطلب التحقيق في حوادث استخدام الغاز السام من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة.

إن أي اتهام باطل لحكومة بلدي باستخدام المواد الكيميائية يندرج في سياق تجاهل المحاولات المتكررة التي قامت بها الحكومة السورية بغرض إطلاع العالم على الجرائم التي قامت بها، وما زالت تقوم بها، تلك الجماعات الإرهابية المسلحة وداعموها ضد المواطنين الأبرياء، من خلال استخدام تلك الجماعات الإرهابية مواد كيميائية سامة لأكثر من مرة. كما إنه يتجاهل الأدلة التي قدمتها الحكومة السورية إلى كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة، التي أثبتت امتلاك تلك الجماعات لهذا النوع من المواد المحظورة ومطالباتها المستمرة للتحقيق فيها وتوثيق أدلتها.

وتذكروا جميعا، أن من قضى على آلية التحقيق المشتركة هي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، من خلال سلوكهم وممارساتهم داخل هذا المجلس، التي أنهو بها عمل هذه الآلية، عندما ضغطوا على رئاستها وأعضائها ودفعوها إلى رفض زيارة بلدة خان شيخون والاكتفاء – عوضا عن الزيارات الميدانية وجمع الأدلة الحقيقية – بالاعتماد على ادعاءات وشهادات وأدلة فبركتها الدول الغربية للنيل من سورية ولدعم المجموعات الإرهابية والتستر على مسؤوليتها في هذه الحادثة. كما إنها جاءت بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الإصغاء للدعوة التي وجهتها روسيا إليهم لوقف تسييس عمل آلية التحقيق المشتركة وتصحيح منهجيتها في التحقيق من خلال استبعاد الأدلة والروايات الملفقة والاعتماد على استنتاجات علمية وقانونية سليمة.

يؤكد بلدي استمراره في تنفيذ جميع تعهداته التي التزم بها عند انضمامه إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وفي حربه على الإرهاب التي لن تتوقف استجابة لأي ابتزاز سياسي وإعلامي أو استغلال رخيص لدماء الأبرياء في سورية.

وسيقوم الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية، اليوم، بتوزيع رسالة اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ردا على الادعاءات الأمريكية فيما يتصل بعمل آلية التحقيق المشتركة وبعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

لتقصي الحقائق فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. سنقوم بتوزيع هذه الرسالة على حضراتكم اليوم، ردا على الاتهامات الباطلة والمفبركة ضد بلدي، سورية، وهي الرسالة التي تثبت، بالأدلة العلمية والقانونية، أن هذه الاتهامات مجرد ادعاءات كاذبة وأن سورية لم ولن تستخدم هذه المواد لأنها لا تمتلكها أصلا.

وتذكروا جميعا أن من يوجه هذه الاتهامات الباطلة إلى سورية هي حكومات دول لها تاريخ أسود موثق باستخدام هذه الأسلحة المحرمة دوليا ضد ملايين الأبرياء من فييت نام إلى كمبوديا وصولا إلى الجزائر، والقائمة تطول.

ختاما، أوجه باسم حكومة بلدي الشكر والتقدير للاتحاد الروسي والدول الصديقة داخل هذا المجلس، التي تسعى معا إلى كشف الحقيقة، إدراكا منها لحقيقة الأغراض الخبيثة التي تقف وراء هذه الاتهامات الباطلة، والتزاما من هذه الدول بسيادة مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإيمانا منها بأن مثل هذه الممارسات الشاذة تؤثر على مصداقية العمل الدولي ومؤسساته وتهدد السلم والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.